مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار
اسم الكاتب: د. سمير شرف، وجد رفيق الصائغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5614
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 02:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار

الدكتور سمير شرف*

وجد رفيق الصائغ**

(تاريخ الإيداع 19 / 1 / 2021. قُبِل للنشر في 2 / 6 / 2021)

□ ملخّص □

يؤدي النظام المالي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول نظراً لتداخله وترابطه مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي. بالتالي فإن وجود نظام مالي يعمل بشكل كفء وفعّال يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويعزز الاستثمار والنمو. لوجود نظام مالي متطور يجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة، أي "الشمول المالي" (Financial Inclusion). فوصول خدمات النظام المالي إلى أكبر شريحة من المواطنين (الشمول المالي) له علاقة مباشرة بتقدم وتطور النظام المالي وبالتالي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الجزئية والكلية.

هدفت هذه الورقة إلى دراسة بعض المحددات المتعلقة بهيكل القطاع المالي على الشمول المالي "انتشار الخدمات المصرفية"، في سورية ودول الجوار، خلال الفترة من (2004–2017).

لغرض تحليل بيانات البحث، استخدم البحث طريقة المكونات الأساسية لدمج متغيري "توافر الخدمات المصرفية"، وهما الانتشار الديمغرافي والجغرافي، أي عدد الفروع المصرفية وانتشار أجهزة الصراف الآلي لكل (100000 فرد بالغ) ولكل (1000) كم^2، ثم اختبار استقرارية متغيرات البحث، وتم استخدام أحد نماذج Panel Data وهو نموذج التأثيرات العشوائية، وتم تحليل البيانات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10).

أظهرت نتائج البحث أن الشمول المالي "مؤشر توافر الخدمات المصرفية" في سورية دون المستوى المطلوب خاصةً عند مقارنته مع دول الجوار السوري.

كما بينت النتائج أن متغيرات التركيز المصرفي، عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف، لها تأثير جوهري وسلبي على الشمول المالي. بينما لم يظهر متغير حجم الحكومة، والاستقرار السياسي أي تأثير جوهري على الشمول المالي في عينة البحث.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، توافر الخدمات المصرفية، التركيز المصرفي، عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف.

* أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالب ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

البريد الإلكتروني: waged.alsaeygh@gmail.com

The Impact Of Determinants Of The Financial Sector On Financial Inclusion In Syria And The Neighboring Countries

Dr Samir Sharaf*
Waged Rafik Alsaeygh**

(Received 19 / 1 / 2021. Accepted 2 / 6 / 2021)

□ ABSTRACT □

The financial system plays an important role in the economies of countries, Because of its overlap and interdependence with many variables of economic activity. Thus, an efficient financial system enhances economic and financial stability, and promotes investment and growth. For an advanced financial system, This financial system must be based on a broad popular base, this means "financial inclusion", So the access of financial services to the largest segment of citizens (financial inclusion) is directly related to the progress and development of the financial system and thus economic and social development at the micro and macro levels.

This paper aimed to study some of the determinants related to the structure of the financial sector on financial inclusion "availability of banking services ", in Syria and neighboring countries, during the period (2004-2017).

For analyzing research data, the research used the Principal Component Analysis (PCA) method to integrate the two variables of "banking services availability", that is demographic and geographical penetration, that is the number of bank branches and ATMs per (100,000 adult individuals), and per (1000) Km^2. Then the stability of the search variables was tested, and one of the Panel Data models was used, which is the Random Effects Model, and the data was analyzed based on the (EViews 10).

The results of the research showed, that Financial Inclusion "the index of banking services availability" in Syria is below the required level, especially when compared to the neighboring countries of Syria.

The results showed that variables of Bank Concentration, Operational Inefficiency of Banks, have a significant and negative impact on Financial Inclusion. While the variables of Government Size, Political Stability has no significant impact on financial inclusion in the research sample.

Keywords: Financial inclusion, availability of banking services, Bank Concentration, Operational Inefficiency of Banks.

***Associate Professor - Department Of Banking And Finance, Faculty Of Economics, Tishreen University,Lattakia, Syria.**

****Postgraduate Student - Department Of Banking And Finance, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Email: Waged.Alsaeygh@Gmail.Com**

مقـدمة:

يؤدي النظام المالي دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها، عن طريق توفير المؤسسات والأدوات القادرة على تجميع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية. وفي هذا السياق يؤكد عدد كبير من الباحثين على أنه للوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر نظام مالي متطور، وأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولى للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى لوجود نظام مالي وأسواق مالية متطورة. لوجود نظام مالي متطور يجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة شعبية واسعة، أي "الشمول المالي" (Ene; Inemesit, 2015). حيث حاول العديد من الباحثين دراسة العقبات أو العوامل التي تؤثر على التنمية المالية بشكل عام، والشمول المالي بشكل خاص، وسلطت الدراسات الضوء على العوامل الاقتصادية الكلية والمؤسساتية والثقافية والمتعلقة بهيكل القطاع المالي؛ فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتوزيع غير العادل للدخل / الثروة، وتدني مستوى سيادة القانون، ومحدودية المنافسة المصرفية، والعوامل الدينية جميعها تعيق الشمول المالي، وبالتالي تطوير القطاع المالي وهدفه في خدمة التنمية الاقتصادية (Agyekum *et al.*, 2014).

على الرغم من أهمية الشمول المالي إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي من الباحثين في الدول العربية بشكل خاص، والتي تعاني من ندرة الدراسات التي تتناول الشمول المالي والمتغيرات المؤثرة عليه. لذلك جاء هذا البحث ليتناول واقع الشمول المالي في الجمهورية العربية السورية ودول الجوار، والبحث في المحددات المتعلقة بهيكلية القطاع المالي وأثرها على الشمول المالي. على اعتبار أن النظام المالي لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه في حال غياب القاعدة الشعبية الواسعة ومشاركة معظم أفراد المجتمع الأمر الذي يسهم في حشد المدخرات غير المعبئة في الاقتصاد، والتي تسهم في توجيهها إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1-دراسة (Bin Rajab, 2018) بعنوان: "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي استناداً إلى المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب (FINDIX)، حيث تم استخدام (6) متغيرات جزئية نذكر منها: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المصرفية الرسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مصادر غير رسمية (من صاحب العمل).

تم بناء مؤشر مركب للشمول المالي بتطبيق طريقة المكونات الرئيسية باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). ثم باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) وثم نماذج المعادلات الآنية، بعد إضافة متغيري التركيز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال كمتغيرات مستقلة. توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي، كما أشار البحث في نتائجه أن بعض الدول العربية تعتمد على البيانات التي يوفرها البنك الدولي لقياس الشمول المالي، والبعض الآخر لديه منهجيات مختلفة لجمع البيانات الخاصة بالشمول المالي.

2-دراسة (Daher; Khalil,2020) بعنوان: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة (2003-2017). جُمعت البيانات بالاعتماد على (IMF's Financial Access Survey) والقوائم المالية السنوية للمصارف التجارية وبيانات المكتب المركزي السوري للإحصاء. تم قياس الشمول المالي، بنمو عدد فروع المصارف التجارِّية العامة والخاصة وعدد شركات التأمين العامة والخاصة كمؤشرات لوصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية، ونمو حجم القروض وحجم الودائع لدى البنوك التجارِّية كمؤشرات لاستخدام الأفراد للخدمات المصرفية. كما تَّم قياس النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

لتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختبار العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL).

أظهرت النتائج أن مؤشر استخدام الخدمات المصرفية المتمثل بحجم القروض وحجم الودائع لدى البنوك التجارِّية يؤثر أيجاباً على النمو الاقتصادي في سورية، بينما باقي مؤشرات الشمول المالي غير معنوية في أثرها على النمو الاقتصادي في سورية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Agyekum *et al.*, 2014) بعنوان: Financial Inclusion in Ghana; does Institutional Context Matter? (الشمول المالي في غانا; ماهي حالة السياق المؤسساتي).

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الشمول المالي والمؤشرات القطرية لدولة غانا. من خلال دراسة أثر المؤشرات القطرية الكلية والسياسية والمؤسساتية على الشمول المالي خلال الفترة (1996-2013).

تم قياس الشمول المالي بحجم الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي). واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وطريقة الانحدار الكمي (Quantile regression QR) لتقدير نموذج الدراسة.

أظهرت النتائج أن مؤشرات الاستقرار السياسي، سيادة القانون والمحاسبة والمساءلة، تؤثر تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على الشمول المالي؛ بينت النتائج أن مؤشرات الاقتصاد الكلي ترتبط إيجابياً مع الشمول المالي، فمثلاً يؤدي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة الشمول المالي بمقدار (1.846).

2- دراسة (Wokabi; Fatoki , 2019) بعنوان: **Determinants of Financial Inclusion in East Africa** (محددات الشمول المالي في شرق أفريقيا).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض المحددات الأساسية للشمول المالي لخمسة دول من شرق أفريقيا وهي:(كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي). خلال الفترة (2000 – 2016).

تم قياس الشمول المالي بمتغير "الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص" من قبل المصارف، وتم تحديد نسبة سكان الريف في البلد، مستوى الدخل، أسعار الفائدة ومعدل البطالة كمحددات محتملة للشمول المالي. اعتمدت الدراسة على نماذج البانل داتا، وتم اختيار نموذج الأثار الثابتة Fixed Effect Model باعتباره النموذج المناسب لتقدير معاملة الانحدار التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Stata.

توصلت الدراسة إلى أن متغير "سكان الريف في البلد كنسبة مئوية من مجموع السكان" ذو دلالة إحصائية ويؤثر سلبياً على الشمول المالي. وأن متغير الدخل ذو دلالة ويؤثر إيجابياً على الشمول المالي، حيث أن زيادة الدخل بمقدار وحدة

واحدة يقود إلى زيادة الشمول المالي بمقدار (8.96%). وجدت الدراسة أن أثر متغير البطالة ومتغير سعر الفائدة الحقيقي غير دال إحصائياً على الشمول المالي في عينة الدول.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة نجد أنها قاست الشمول المالي بمؤشرات مختلفة. ووجدت أن للشمول المالي أثر على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما في دراسة (Bin Rajab, 2018) ودراسة (ضاهر؛ خليل، 2020). في حين وجدت بعض الدراسات أن للشمول المالي محددات مؤسساتية واقتصادية واجتماعية وغيرها كما في دراسة (Bin Rajab, 2018) ودراسة (Wokabi; Fatoki , 2019) ودراسة (Agyekum *et al.*, 2014).

أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو قلة الدراسات العربية التي تناولت المحددات المؤثرة على الشمول المالي، خاصةً المحددات المتعلقة بهيكلية القطاع المالي. وتختلف هذه الدراسة عن دراسة (ضاهر؛ خليل، 2020) التي تضمنت الجمهورية العربية السورية، في طريقة قياس مؤشرات الشمول المالي في سورية، حيث قاست الشمول المالي بمعدل نمو عدد الفروع المصرفية التجارية وشركات التأمين، ونمو حجم القروض والودائع، بينما هذه الدراسة تربط بين عدد الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي بعدد السكان البالغين ومساحة الدولة، أيضاً فإن هذه الدراسة تبحث في أثر بعض المتغيرات المرتبطة بهيكل اقطاع المالية على الشمول المالي، على عكس دراسة (ضاهر؛ خليل، 2020) التي بحثت في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو واقع الشمول المالي (توافر الخدمات المصرفية) في الجمهورية العربية السورية مقارنة مع دول الجوار؟
- ماهي آثار المحددات المتعلقة بهيكلة القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار؟
- ما هو أثر الاستقرار السياسي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تتجلى الأهمية النظرية لهذا البحث في انسجامه مع التوجهات العالمية لتعزيز الشمول المالي، والذي يعد من أهداف التنمية المستدامة. ومن كونه يسلط الضوء على أهمية "توافر الخدمات المصرفية" لأكبر شريحة ممكنة من المواطنين. بينما تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يقوم بحساب مؤشرات الشمول المالي في الجمهورية العربية السورية (الانتشار المصرفي والجغرافي)، ومقارنتها مع دول الجوار. وفي تحليل أثر بعض المتغيرات المرتبطة بالقطاع المالي على الشمول المالي خلال الفترة (2004–2017) لهذه الدول. مما يمكن تقديم جملة من التوصيات ذات قيمة لواضعي السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في سورية، لفهم العوامل التي تؤثر على الشمول المالي، واتخاذ القرارات المناسبة التي تساعد في تعميق وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة واقع مؤشر الشمول المالي في سورية خاصةً خلال الأزمة ومقارنتها مع دول الجوار السوري.

- دراسة أثر بعض المتغيرات المتعلقة بهيكلة القطاع المالي على مؤشر الشمول المالي.
- دراسة أثر الاستقرار السياسي على مؤشر الشمول المالي.

فرضيات البحث:

يدرس البحث الفرضيات التالية:

1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحدودية المنافسة في القطاع المالي على الشمول المالي.
2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأوجه القصور في القطاع المصرفي على الشمول المالي.
3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الحكومة على الشمول المالي.
4) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار السياسي على الشمول المالي.

منهجية البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو منهج وصفي تحليلي، تم الاعتماد على الكتب والبحوث المتخصصة والدراسات حول الشمول المالي؛ حيث قام الباحث بالحصول على المعلومات والبيانات الأولية الخاصة بسورية من مصرف سورية المركزي، والمكتب المركزي للإحصاء؛ ثم المعلومات والبيانات الأولية لعينة الدراسة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية– البنك الدولي (World Bank-World Development Indicators).

مجتمع البحث: سورية ودول الجوار السوري وهي: تركيا، قبرص، الأردن، العراق، لبنان، وفلسطين.

طرائق البحث ومواده:

اعتمد البحث على طريقة المكونات الأساسية (PCA) لدمج متغيري الشمول المالي، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS23. وتم استخدام عدد من اختبارات جذر الوحدة وهي (PP, ADF, LLC2002)، وذلك بهدف اختبار استقرارية البيانات المقطعية الزمنية لمتغيرات الدراسة. ثم اعتمد البحث على نماذج البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)، والمفاضلة بينها لتحديد الأنسب منها لبيانات الدراسة عن طريق اختبار F المقيد، واختبار (Hausman). بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

متغيرات البحث:

المتغير التابع:

- **الشمول المالي:**

تم قياسه بمؤشر "**توافر الخدمات المصرفية**" الترميز (availability of banking services). ويتألف من:

–مؤشر الانتشار الديمغرافي: عدد الفروع المصرفية وعدد أجهزة الصراف ATM الآلي لكل 100000 فرد بالغ.

–مؤشر الانتشار الجغرافي: عدد الفروع المصرفية وعدد أجهزة الصراف ATM الآلي لكل (1000) كم^2.

المتغيرات المستقلة:

- **المحددات المتعلقة بهيكلية القطاع المالي:**

1– المنافسة المصرفية: وتم قياسه بمتغير التركيز المصرفي: حيث يُقاس بأصول أكبر ثلاثة بنوك تجارية كنسبة من إجمالي الأصول المصرفية التجارية. الترميز (Bank concentration).

2– أوجه القصور في القطاع المصرفي: وتم قياسه بمتغير "عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف: حيث يُقاس بنسبة متوسط التكاليف العامة لإجمالي الأصول لجميع المصارف في الدولة. الترميز (Bank overhead costs).

3- حجم الحكومة: تم قياسه بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي كجزء من الناتج المحلي. الترميز (Government).

-متغيرات ضابطة:

1-مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس هذا المؤشر الاستقرار السياسي، ويعبر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف والإرهاب من أجل الاستيلاء الحكم بالقوة. يشير التصنيف المئوي إلى ترتيب الدولة بين جميع البلدان التي يغطيها المؤشر الإجمالي، حيث يشير الصفر إلى أدنى مرتبة وأن الدولة غير مستقرة سياسياً، و100 إلى أعلى مرتبة أي أن الدولة تتمتع بالاستقرار السياسي التام. الترميز (Political Stability).

النتائج والمناقشة:

الإطار النظري للبحث

أولاً-ماهية الشمول المالي:

1-1- مفهوم الشمول المالي: ظهرت قضية الشمول المالي في تسعينات القرن المنصرم من خلال مجموعة من البحوث المتعلقة بالصعوبات والتحديات التي تواجهها قطاعات المجتمع المختلفة في الوصول إلى "الخدمات المصرفية" كأدوات الدفع الحديثة والخدمات المصرفية الأخرى، وصولاً إلى الائتمان الاستهلاكي والتأمين (Kempson; Whyley, 1999). حيث ظهر مصطلح "الاستبعاد أو الإقصاء المالي" -مصطلح رديف للشمول المالي- أول مرة في عام 1993 في دراسة (Leyshon; Thrift, 1995) التي تناولت فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، حيث أبدى الباحثون قلقهم حيال محدودية الوصول المادي للخدمات المصرفية كنتيجة لأغلاق فرع مصرف كلوسوريس closures في المملكة المتحدة، وعرفوا الاستبعاد المالي على أنه النهج الذي يمنع الفقراء وفئات السكان المحرومة اجتماعياً من الوصول إلى النظام المالي وإلى الخدمات المصرفية (Leyshon; Thrift, 1995). وعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه "شخص لديه حساب في مصرف أو اتحاد ائتماني أو أية مؤسسة مالية أخرى (مثل مؤسسة تعاونية أو مؤسسة تمويل صغير) أو مكتب بريد، ويشمل أيضاً الأفراد الذين يمتلكون بطاقات السحب الآلي" .(Demirguc-Kunt; Klapper, 2012). حيث يقال عن النظام المالي أنه شامل، عندما يكون من السهل الوصول إليه ومن السهل استخدام الخدمات المصرفية المتوفرة لديه، من قبل جميع المواطنين والأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. وعندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة واستخدام خدماته بسهولة وبتكلفة معقولة (Sarma; Pais, 2011).

يعرف الباحث الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم بها ضمان وتسهيل وصول جميع أفراد المجتمع وخاصةً الأسر الفقيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية والاستفادة منها بتكلفة معقولة، هذه التكلفة عامل مهم في تحفيز الطبقات الفقيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للاندماج والمشاركة في النظام المالي الرسمي، عندها يكون النظام المالي قادراً على تخصيص الموارد المالية بكفاءة وفعالية لأهداف الاقتصاد الكلي والمجتمع".

1-2 قياس الشمول المالي: على الرغم من التوافق على جوهر مفهوم الشمول المالي، إلا أنه لا يوجد طريقة شاملة تجمع بين الدراسات لقياسه. يظهر هذا بوضوح من اختلاف مقاييس الشمول المالي بين الدراسات في حقل التنمية المالية والشمول المالي. نذكر منها المقاييس الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عدد كبير من الباحثين (Sarma; pais, 2011):

1- انتشار المصارف (Banking penetration): يعبر هذا البعد عن انتشار أو تغلغل النظام المصرفي، ويتم قياسه عن طريق عدد الحسابات في المصارف لكل 1000 نسمة.

2- توافر الخدمات المصرفية (availability of banking services): يجب أن تكون خدمات النظام المالي "الشامل" متاحة بسهولة لمستخدميها ويتألف من بعدين هما:

- **الانتشار الجغرافي (Geographic Penetration):** يقاس بعدد الفروع المصرفية أو أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم مربع.

- **الانتشار الديموغرافي (Demographic Penetration):** يقاس بعدد الفروع المصرفية أو أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 فرد بالغ.

3-الاستخدام أو انتشار استخدام الخدمات المصرفية (Usage): عادةً يقاس هذا البعد بعدد المقترضين أو المودعين لكل (1000) فرد بالغ، عدد الشيكات لكل مائة ألف من السكان البالغين، نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين.... الخ.

4-جودة الخدمات المصرفية (Quality of financial services): تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة أمراً صعباً، وهناك عدة مؤشرات لقياس الجودة نذكر منها (Shanbi; Al-Saeed 2018):

-القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

-الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المصرفية.

ثانياً- المحددات المتعلقة بهيكلية القطاع المالي:

1- المنافسة في القطاع المصرفي "التركيز المصرفي": زيادة التركيز المصرفي في الاقتصاد يؤدي إلى احتكار عدد قليل من المصارف "الكبار" للنظام المالي مما يردع دخول أي مصرف آخر، ويقلل من المنافسة، التي لها دور كبير في توسيع انتشار الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع (Cooray, 2011).

2-أوجه القصور في القطاع المصرفي " عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف": تعد تكلفة الخدمات المصرفية من العوائق التي تحد الشمول المالي. اعتماداً على قاعدة الشمول المالي (Global Findex database) فإن أحد أهم الأسباب الرئيسية لعدم امتلاك حساب مصرفي في منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي هو أن كلفة فتح الحساب مرتفعة جداً، أو أن التقدم للحصول على الائتمان محدود حيث يرتبط مباشرة بأسلوب عمليات النظام المصرفي، كنتيجة لعدم كفاءة وفعالية القطاع المصرفي أو انخفاض مستوى المنافسة المصرفية أو ببساطة ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة (Demirguc-Kunt *et al.*, 2015). عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف هو مؤشر شائع لعدم الكفاءة التشغيلية للمصارف، ويقاس بنسبة متوسط التكاليف العامة لإجمالي الأصول لجميع المصارف في الدولة. وتشير النسبة العالية إلى زيادة التكاليف الثابتة للتوسع في الإقراض، والاحتفاظ بالحسابات وكذلك تخفيض مدفوعات الفائدة على المدخرات والودائع الأخرى، وبالتالي تقييد الشمول المالي. يقع هذا المتغير ضمن فئة أوجه القصور في القطاع المالي ويتوقع أن يؤثر سلبًا على الشمول المالي.

3- حجم الحكومة: يعكس هذه المتغير الضغوط المالية التي تمارسها الحكومة على الاقتصاد، ويتم قياسه عادةً بحجم الإنفاق الحكومي كجزء من الناتج المحلي الإجمالي. في دراستنا سنستخدم مؤشر الإنفاق الحكومي مقاس بالنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي، وقد أشارت الأدبيات حول النمو الاقتصادي إلى أن

مؤشر الإنفاق الحكومي مقاس بالنفقات النهائية للاستهلاك يستخدم كوكيل عن مستوى الفساد السياسي في الدولة (Amna, 2014).

ثالثاً- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence: يعتبر هذا المؤشر أحد مؤشرات مفهوم الحكم الرشيد Good Governance، ويعبر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف و الإرهاب من اجل الاستيلاء على الحكم بالقوة. أي التنبؤ بعدم استقرارية الحكومات، أو أنها تسير عن طريق العنف بما في ذلك السياسات الداعية للإرهاب. يعتبر الاستقرار السياسي من المحددات الأساسية للتطور المالي، ويفسر بشكل كبير التباين في مستويات التطور المالي بين الدول. فعدم الاستقرار السياسي (أعمال الشغب، الحروب، الصراعات العسكرية، الإرهاب...الخ) يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن مردودية المشاريع الممولة ويمكن أن يزيد مشاكل عدم الدفع، مما يدفع المصارف إلى التوجه نحو تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل فقط. وفي حالة وجود حروب، يتم تسخير القطاع المالي للمساهمة في تمويل الاحتياجات العسكرية والعتاد الحربي، وغياب التنظيم في القطاع المالي، مما يعرض سلامة النظام المالي إلى الخطر (Amna, 2014). يعد إدخال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في التحليل الاحصائي ضروري للأخذ بعين الاعتبار ظروف الأزمة السورية كبديل عن استخدام متغير وهمي (0،1) لسنوات الأزمة. وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا المتغير للتعبير عن الأزمات التي تمر بها الدول (Mosli; Serop, 2019).

الدراسة العملية

يوضح الجدول(1) التالي البيانات التي سيعتمد عليها الباحث، وهي عدد الفروع المصرفية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 فرد بالغ ولكل 1000 كم^2، والمحددات المتعلقة بهيكل القطاع المالي، إضافةً إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي يعبر عن الأزمة السورية.

الجدول (1) بيانات البحث

Political Stability %	Bank over head costs %	Concentration %	ATM 1000 km^2	Bank 1000 km^2	ATM 100000 people	Bank 100000 people	year	country
23.3	1.55	44	86	83	27.90	26.98	2004	Lebanon
18.4	1.50	45	92	86	28.75	26.86	2005	Lebanon
6.3	1.65	44	98	86	29.98	26.35	2006	Lebanon
3.4	1.64	45	105	88	31.44	26.45	2007	Lebanon
4.8	1.67	45	111	89	32.98	26.45	2008	Lebanon
8.5	1.57	45	118	92	34.11	26.51	2009	Lebanon
7.1	1.47	44	126	94	34.97	26.29	2010	Lebanon
5.7	1.44	42	130	98	34.40	25.99	2011	Lebanon
6.2	1.49	40	140	99	35.05	24.85	2012	Lebanon
6.6	1.46	41	148	102	34.94	23.99	2013	Lebanon
7.1	1.45	41	157	105	35.11	23.54	2014	Lebanon
7.1	1.43	40	167	107	35.96	23.01	2015	Lebanon
8.1	1.62	39	175	108	36.60	22.57	2016	Lebanon
8.6	1.35	39	186	109	38.03	22.28	2017	Lebanon
35.9	0.06	99	0	1	0.27	2.42	2004	syria
32.5	6.46	98	0	2	0.79	2.61	2005	syria
35.7	1.65	93	1	2	1.45	2.72	2006	syria
33.8	0.50	85	1	2	2.31	2.88	2007	syria
32.2	1.04	81	2	2	3.49	3.16	2008	syria
28.0	0.79	81	4	2	5.31	3.52	2009	syria
22.3	0.82	76	5	3	6.52	3.70	2010	syria
2.8	0.75	50	5	3	7.06	3.82	2011	syria
0.5	1.55	48	5	3	6.48	3.57	2012	syria

0.5	2.34	52	4	3	5.62	3.49	2013	syria
0.0	1.87	54	4	2	5.54	3.58	2014	syria
0.0	2.62	75	4	2	5.33	3.40	2015	syria
0.0	1.35	76	4	2	5.43	3.42	2016	syria
1.0	1.74	80	4	2	5.36	3.35	2017	syria

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على موقع مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء فيما يخص الجمهورية العربية السورية.

وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي (World -World Development Indicators Bank) فيما يخص عينة الدراسة[1].

أولاً-واقع الشمول المالي "توافر الخدمات المصرفية" في الجمهورية العربية السورية والدول المدروسة:

1-الانتشار المصرفي الديموغرافي (عدد الفروع المصرفية لكل 100000 فرداً بالغاً): بدأ مؤشر الشمول المالي الديموغرافي الخاص بسورية بالارتفاع منذ العام (2005) حيث حصلت الجمهورية العربية السورية على الترتيب (131) من أصل(167) دولةً وفق قاعدة البيانات العالمية، وبقي هذا المؤشر منخفضاً جداً، عند مقارنته مع دول عينة البحث، فمثلاً حصلت الجمهورية اللبنانية على المرتبة (36) بمؤشر وقدره (26.86). في العام (2010) وصل مؤشر الجمهورية العربية السورية إلى (3.697) فروعاً لكل 100000 فرداً بالغاً، ورغم ارتفاع هذا المؤشر عن السنوات السابقة، إلا أن الترتيب العالمي للجمهورية العربية السورية تراجع وتحصل على الترتيب (148) من أصل (228) بلداً وفق قاعدة البيانات الدولية. بحيث اقترب من مؤشر الشمول المالي لكل من مالي (3.66) وليبريا (3.65). وأدنى من مؤشر الشمول الديمغرافي للعراق حيث بلغ (5.29) فرعاً مصرفياً لكل 100000 فرداً بالغاً بترتيب عالمي (139) على التوالي. وبقي هذا المؤشر منخفضاً بالنسبة لدول الجوار حيث بلغ في لبنان (29.1) الحاصل على المرتبة (37) والأردن (16.7). في عام (2015) لم تدخل الجمهورية العربية السورية في قاعدة البيانات العالمية، نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد. لكن بحسب المؤشر الذي حسبناه في هذه الدراسة والبالغ (3.404)، فإنها تحصل على المرتبة (195) من أصل (223) بلداً. حيث حصل العراق على المرتبة (138) وفق قاعدة البيانات حيث بلغ الانتشار المصرفي الديموغرافي (4.8) على التوالي. وحصل لبنان على المرتبة (41) بمؤشر قدره (24.5) (قاعدة بيانات World Bank-Development Indicators).

2- انتشار أجهزة الصراف الآلي ATM الديموغرافي (عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100000 فرداً بالغاً): في العام (2005) بلغ مؤشر الشمول الديموغرافي لأجهزة الصراف الآلي ATM في سورية (0.78)، في لبنان (28.75)، في قبرص (57.166) صرافاً آلياً لكل 100000 فرداً بالغاً. في العام (2010) بلغ في قبرص (71.76) بترتيب (34) عالمياً، وفي تركيا (52.21) بترتيب (51) عالمياً، بينما كان ترتيب لبنان (82) عالمياً بشمول قدره (34.97) صرافاً آلياً لكل 100000 فرداً بالغاً، أما الأردن فبلغ الشمول الديمغرافي لأجهزة الصراف الآلي (24.65)

[1] تجدر الإشارة إلى أن مؤشر انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي الخاص بسورية موجودة في بيانات البنك الدولي لغاية عام (2012). لهذا قام الباحث بحسابها من موقع مصرف سورية المركزي ومواقع المصارف العاملة بالنسبة لعدد المصارف وعدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد السكان البالغين من موقع المكتب المركزي للإحصاء، وأيضاً الانفاق الاستهلاكي للحكومة كجزء من الناتج امحلي الإجمالي من موقع المكتب المركزي للإحصاء. وطريقة حساب هذه المتغيرات متوفرة عند الطلب من قبل المهتمين.

كما أنه تم عرض بيانات الجمهورية العربية السورية ولبنان فقط، بينما لم يتمكن الباحث من عرض بقية بيانات العينة، أي لكل من فلسطين وقبرص والعراق والأردن وتركيا بسبب محدودية أوراق البحث. وهي متوفرة عند الطلب من قبل المهتمين. ويمكن الاطلاع عليها من موقع قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية- البنك الدولي (World Bank-World Development Indicators).

بترتيب (104) عالمياً، حلت فلسطين بالمرتبة (115) عالمياً بشمول قدره (15.33)، بينما بلغ هذا الشمول في سورية (6.519) متقارباً مع دولة زامبيا التي حصلت على الترتيب (134) بشمول قدره (6.82)، أخيراً جاء العراق بشمول قدره (2.22) بترتيب (159) عالمياً من أصل (177) بلداً عالمياً. في العام (2015) تراجع لبنان إلى المرتبة 92 حيث بلغ المؤشر الخاص به (38.4)، لم تدخل الجمهورية العربية السورية في قاعدة البيانات العالمية ولكن بحسب المؤشر الذي حسبناه في هذه الدراسة فإنها ستحصل على المرتبة (140) تقريباً من أصل (170) بلداً (قاعدة بيانات World Bank-World Development Indicators).

3- الانتشار المصرفي الجغرافي (عدد الفروع المصرفية لكل 1000 كم^2): في عام (2005) بلغ مؤشر الانتشار المصرفي الجغرافي لسورية حوالي (1.55) فرعاً مصرفياً لكل (1000) كم^2، وهي متقاربة مع دولة بوتان (1.54) التي حصت على المرتبة (111) عالمياً. نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر في لبنان (85.92) وفي قبرص (55.84) فرعاً مصرفياً لكل 1000 كم^2، بسبب صغر مساحتيهما، حيث حصلت لبنان على الترتيب (13) عالمياً وقبرص (22). حصلت فلسطين على الترتيب (34) بمؤشر قدره (26.08). وتقاربت كل من تركيا (8.15) والأردن (7.16) بترتيب (72) على قاعدة البيانات الدولية. في العام (2010) ارتفع مؤشر الشمول الجغرافي في سورية ليبلغ (2.624)، ليقترب من مؤشر روسيا الاتحادية (2.60) التي حصلت على الترتيب (112). متجاوزاً العراق (2.11) على التوالي. حصل لبنان على الترتيب (13) من أصل (182) بلداً حيث بلغ هذا المؤشر الخاص به (94.43). في العام (2015) انخفض الشمول الجغرافي الخاص بالجمهورية العربية السورية عن السنوات السابقة، حيث بلغت قيمته (2.37)، متقارباً من دولة بوليفيا (2.33) التي حلت في المرتبة (123) عالمياً. في حين ارتفع المؤشر الخاص بدول العينة، حيث تجاوز الشمول الجغرافي للجمهورية اللبنانية عتبة (106.74) فرع مصرفي (1000) كم^2، حيث حصلت على المرتبة (10) من أصل (179) بلداً. في العام (2016) و(2017) حافظ الشمول الجغرافي للجمهورية العربية السورية على مستواه تقريباً، حيث وصلت قيمته إلى (3.39) لكل 1000 كم^2 (قاعدة بيانات World Bank-Development Indicators).

4-الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي (عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 1000 كم^2): إن الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي للجمهورية العربية السورية ليس أفضل حالاً من الانتشار الجغرافي للفروع المصرفية. فمثلاً في العام (2010) بلغ المؤشر الخاص في الجمهورية العربية السورية حوالي (4.63) صرافاً آلياً لكل 1000 كم^2، وهو أعلى من مؤشر العراق (0.89) ومتقارب مع مؤشر دولة البيرو (4.30) التي حصلت على المرتبة (112) عالمياً من أصل (176). بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر على مستوى العينة في لبنان حيث بلغت قيمته (125.61) وحصلت على المرتبة (20) عالمياً. في العام 2015 حافظ المؤشر على مستواه المنخفض نتيجة الأحداث في الجمهورية العربية السورية حيث بلغ (3.71) صراف آلي لكل 1000 كم^2. في العام (2017) وصل عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2 في سورية (3.83)، متجاوزاً دول العراق (1.41)، ومقترباً من دولة كازخستان حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2 الخاص بها حوالي (3.59) وحصلت على الترتيب(133) عالمياً. (قاعدة بيانات World Bank-World Development Indicators).

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن مؤشر توافر الخدمات المصرفية، أي الانتشار الديموغرافي والجغرافي للفروع المصرفية ولأجهزة الصراف الآلي ATM في الجمهورية العربية السورية يبقى متواضعاً عند مقارنته مع دول الجوار السوري.

ثانياً- نموذج البحث: من أجل تحقيق هدف البحث في دراسة ما مدى أثر المحددات المتعلقة بهيكل القطاع المالي على مؤشر الشمول المالي "توافر الخدمات المصرفية" لعينة البحث، قمنا بمجموعة من الخطوات. حيث تتمثل الخطوة

الأولى بأخذ المتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية النيبرية، حيث ساهمت عملية التحويل اللوغاريتمي بتخفيض تشتت البيانات وتباعدها، وأصبح بعضها يقترب من التوزيع الطبيعي. بينما تتمثل الخطوة الثانية بإنشاء مؤشر مركب للشمول المالي بطريقة المكونات الأساسية. ثم اختبار الارتباط بين متغيرات النموذج، لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها، مما يؤثر سلباً على صدق نتائج الانحدار. بعدها قمنا باختبار استقرار بيانات المتغيرات المدرجة في النموذج وعرض نتائج اختبارات الاستقرارية، والذي سيساعدنا في تقدير نموذج الدراسة أي اختيار أفضل نموذج ممكن لبيانات البانل. وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، تم إجراء اختبار F المقيد لمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، واختبار (Hausman test) للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM).

1- بناء مؤشر الشمول المالي (طريقة المكونات الأساسية): لتكوين مؤشر مركب للشمول المالي يعبر عن توافر الخدمات المصرفية يمكننا الاعتماد عليه، سنقوم بتطبيق طريقة المكونات الرئيسية (PCA) على متغيري الانتشار الديمغرافي والانتشار الجغرافي، حيث تمكننا من تحويل المؤشرات الجزئية للشمول المالي إلى متغير واحد لاستخدامه في التحليل الإحصائي.

1-1 شروط إجراء التحليل العاملي اختبار KMO and Bartlett's Test: بدايةً يجب التحقق من توفر شروط إجراء التحليل العاملي، حيث يشير اختبار KMO-Test إلى الحد الأدنى المقبول حتى يمكن الحكم بكفاية حجم العينة، والحد الأدنى لهذا الاختبار يساوي (0.50)، واختبار Bartletts Test الذي يشير للعلاقة بين المتغيرات ويجب أن تكون دالة إحصائياً (Abdallah *et al.*, 2020).

الجدول (2) اختبار KMO and Bartlett's Test

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.512
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	87.233
	df	1
	Sig.	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يلاحظ من الجدول السابق أن بما أن قيمة مؤشرKMO لدينا (0.512) أكبر من (0.5)، وهذا يدل على أن حجم العينة كاف لإجراء التحليل العاملي. ومستوى معنوية اختبار بارتليت مرتفعة حيث بلغت (87.233) وأن Pvalue = 0.0، وهي دالة إحصائياً.

1-2- القيم المميزة لمصفوفة الارتباط:

الجدول (3) التباين الكلي حسب عوامل التحليل العاملي

Total Variance Explained							
Component		Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
		Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
dimensio	1	1.774	88.693	88.693	1.774	88.693	88.693

n0	2	.226	11.307	100.000			
Extraction Method: Principal Component Analysis.							

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يبين الجدول السابق الجذور الكامنة (القيم المميزة) لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، حيث يمكننا ملاحظة أن المكون الرئيسي الأول والوحيد له أكبر جذر كامن (تباين) ويساوي (1.774) ويفسر (88.693%) من هيكل التباينات الكلية. ويمكننا القول أن المركبة المستخرجة أكبر من الواحد وتفسر 88.639 من التباين. وبالتالي المركب المستخلص هذا يعتبر أكثر ملائمة لقياس "انتشار الخدمات المصرفية" ويعبر عنه وهو المتغير التابع. وهو ما يوضحه الشكل التالي

الشكل (1) قيم الجذور الكامنة

المصدر: مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يعتبر الرسم البياني المعيار الثاني لتحديد الجذور الكامنة وفيه يتم الإبقاء على العوامل التي تظهر في الجزء شديد الانحدار من المنحنى، قبل أن يبدأ المنحنى في الاعتدال. يوضح الرسم البياني (1) قيم الجذور الكامنة لكل عامل على المحور العمودي ورقم المكون على المحور الأفقي، حيث يتضح من الرسم أن عامل واحد أكبر من الواحد الصحيح وبقية العوامل أقل من الواحد الصحيح.

1-3-مصفوفة المكونات الرئيسية: يوضح الجدول التالي تشبعات المكون الأول المستخلص، والتشبع هنا عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين المتغير والعامل.

الجدول(4) مصفوفة المكونات الرئيسية

Component Matrix[a]	
	Component
	1
Bank+ ATM 100000people	.842
Bank+ ATM 1000km^2	.787
Extraction Method: Principal Component Analysis.	
a. 1 components extracted.	

المصدر: مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يتضمن الجدول السابق تشبعات المكون الذي تم استخلاصه، والتشبع هنا عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين العامل والمتغير. حيث نلاحظ أن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل المستخلص هو مؤشر الانتشار الديمغرافي بتشبع

(درجة ارتباط) قدره (0.842)، بينما أقل مؤشر ارتباطاً بالعامل المستخلص هو مؤشر الانتشار الجغرافي بتشبع قدره (0.787). بعد ان قمنا ببناء مؤشر يعبر عن الشمول المالي سننتقل إلى الخطوات التالية من أجل التحليل الإحصائي.

2-مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

تستخدم مصفوفة الارتباط لإظهار العلاقة بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من عدم وجود ارتباط قوي فيما بينها، والذي يشير إلى ما يعرف بالارتباط المزدوج بين متغيرين والمتعدد بين أكثر من متغيرين، مما يؤثر سلباً على صدق نتائج الانحدار. حيث يمكننا الحكم على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات في حال بلغ معامل الارتباط أكثر من 70% (Schober *et al.*, 2018).

جدول (5) Correlation Matrix مصفوفة الارتباط بين متغيرات

BANKCONCENTRATION	POLITICALSTABILIT	BANKOVERHEADCOSTS	GOVERNMENTE	Correlation
			1.000000	GOVERNMENTE
		1.000000	0.312527	BANKOVERHEADCOSTS
	1.000000	-0.088155	-0.250894	POLITICALSTABILIT
1.000000	0.043656	0.056247	0.644551	BANKCONCENTRATION

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

توضح المصفوفة وجود ارتباط متوسط وضعيف بين المتغيرات الداخلة في هذا النموذج. ونلاحظ أن أعلى معامل ارتباط هو بين متغيري التركيز المصرفي ومتغير حجم الحكومة (0.64).

3- نتائج التحليل المتعدد Multivariate Analysis: قبل إجراء معادلات الانحدار، لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي في البياناتMulticollinearity، حيث كان هناك معاملات ارتباط بين بعض المتغيرات، وبعدها سيتم اختبار أي نموذج من نماذج Panel يجب تطبيقه.

- **نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF:** سيتم اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF). إذ يشير الاختبار إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عال إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من (10).

الجدول (6): معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المعتمدة

Variables	VIF
PoliticalStability	2.132
Bankconcentration	9.628
governmente	8.697
Bankoverheadcosts	1.553

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج SPSS23

يوضح الجدول رقم قيم معامل VIF لكافة متغيرات الدراسة، حيث يتضح من خلاله انخفاض قيمة المعامل (أقل من 10) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار، بالتالي لن يتم استبعاد أي متغير.

4- نتائج اختبار جذر الوحدة: لا بد من التأكد من استقرارية بيانات الدراسة عبر الزمن قبل تقدير نماذج بيانات بانل، مما يزيد من مصداقية تطبيق الأدوات الاقتصادية القياسية المعتمدة لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. سيتم اختبار جذر الوحدة لبيانات الدراسة والتي هي من نوع بانل باستخدام عدد من الاختبارات وهي: اختبار LLC (2002)، اختبار PP واختبار ADF. حيث تدل فرضية العدم لهذه الاختبارات على وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، فيما ينص الفرض البديل على عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة. يبين الجدول التالي نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام الاختبارات المذكورة:

الجدول (7): نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من متغيرات الربحية والمتغيرات المستقلة[2]

المتغيرات	الاختبارات	عند المستوى (level)					
		ثابت واتجاه		ثابت		بدون ثابت واتجاه	
		قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية
Availability of banking services	LLC	-1.58004	0.0570	-3.72865	0.0001	-1.69126	0.0454
	ADF	8.64997	0.8528	21.4914	0.0897	26.1694	0.0246
	PP	2.26747	0.9998	12.0058	0.6058	40.5301	0.0002
concentratio	LLC	-8.81887	0.0000				
	ADF	-4.53309	0.0000				
	PP	57.7985	0.0000				
government expenditure	LLC	-80.0716	0.0000				
	ADF	37.4462	0.0103				
	PP	56.1016	0.0000				
Bankover headcosts	LLC	-3.89992	0.0000				
	ADF	32.7169	0.0032				
	PP	54.8081	0.0000				
PoliticalStab	LLC	-9.86402	0.000				
	ADF	36.8543	0.0008				
	PP	41.1777	0.0002				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

يلاحظ من نتائج اختبارات الاستقرارية (LLC-ADF-PP) أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، أي أن بيانات المتغيرات لا تحوي على جذر وحدة وبالتالي السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة.

5- نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج Panel (اختيار نموذج الدراسة): سيتم بدايةً تطبيق اختبار F test المقيد وذلك للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM)، ثم تطبيق اختبار Hausman test، للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM).

5-1- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM):

من أجل المفاضلة بين النماذج السابقة سيتم بداية تطبيق اختبار F test المقيد، وذلك للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعيPRM ونموذج الآثار الثابتةFEM . حيث تنص الفرضية العدم لهذا الاختبار على أن نموذج الانحدار

[2] فترات التباطؤ بشكل تلقائي من خلال معيار Schwarz info criterion.

التجميعي أكثر اتساقاً من نموذج الآثار الثابتة (لا توجد آثار فردية)، بينما تنص البديلة على أن نموذج الآثار الثابتة أكثر اتساقاً (توجد آثار فردية).

الجدول (8) نتائج اختبار F test المقيد

Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(6,87)	133.666873	Cross-section F
0.0000	6	227.770670	Cross-section Chi-square

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

تظهر نتائج الاختبار الجدول السابق رفض الفرضية العدم (لا توجد آثار فردية) وقبول الفرضية البديلة أي توجد آثار فردية حيث كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من 0.05 بالتالي يكون نموذج الآثار الثابتة FEM أكثر ملائمة للتقدير من نموذج الانحدار التجميعي PRM.

5-2- الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM):

للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM) تم تطبيق اختبار Hausman test، حيث يسمح هذا الاختبار باختيار النموذج الأكثر تمثيلاً، والأدق تقديراً، ويختبر الفرضية التالية:

H_0: نموذج الآثار العشوائية هو النموذج المناسب (لا يوجد ارتباط بين الآثار الثابتة لدول والمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، أي لا يوجد آثار لكل دولة على حدة).

H_1: نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب (يوجد ارتباط بين الآثار الثابتة للدول والمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، أي يوجد آثار ثابتة لكل دولة على حدة).

يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (9): اختبار Hausman

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.1744	4	6.352104	Cross-section random

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

نلاحظ من الجدول أن قيمة القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05، بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

بناء على ما سبق، وبعد تطبيق مجموعة الاختبارات المناسبة بهدف اختيار النموذج الأكثر ملائمة لتقدير معلمات نموذج الدراسة، توصلنا إلى أن نموذج الآثار العشوائية، هو النموذج الأفضل، وبالتالي سيتم التقدير وفقاً لهذا النموذج.

6- نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج الآثار العشوائية: سيتم تقدير معلمات نموذج الدراسة باستخدام نموذج الآثار العشوائية ويوضح الجدول الآتي نتائج التقدير.

جدول رقم (10): مخرجات نموذج الآثار العشوائية

	Dependent Variable: availability_of_banking_services	
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)		
		Sample: 2004 2017
		Periods included: 14
		Cross-sections included: 7

	Total panel (balanced) observations: 98			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0036	-2.985280	0.165765	-0.494856	BANKCONCENTRATION
0.0039	-2.964289	0.063245	-0.187477	BANKOVERHEADCOSTS
0.2643	-1.122954	0.269973	-0.303167	GOVERNMENTE
0.0975	1.923157	0.035857	0.068959	POLITICALSTABILITY
0.0053	2.858208	1.131868	3.235116	C
5.32E-17	Mean dependent var		0.518183	R-squared
0.285430	S.D. dependent var		0.452836	Adjusted R-squared
6.494491	Sum squared resid		0.264260	S.E. of regression
1.852750	Durbin-Watson stat		5.040974	F-statistic
			0.001011	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

مؤشرات جودة التمثيل: للتأكد من مصداقية النموذج لا بد من القيام بمجموعة من الاختبارات للحكم على جودته. يتبين من النموذج السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت (0.51) وهي تدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر في المتغير التابع الشمول المالي "انتشار الخدمات المصرفية" وتفسر ما مقداره 51% من التغيرات التي تحدث به، وهي نسبة مقبولة. إضافةً لذلك يمكن الحكم على معنوية النموذج من خلال قيمة (F-statistic) الموضحة في الجدول السابق والتي بلغت قيمتها الاحتمالية (0.001011) والتي تشير بدورها إلى أن متغيرات الدراسة معنوية في تفسيرها المشترك للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع انتشار الخدمات المصرفية.

اختبارات البواقي: تمثل البواقي أخطاء النموذج المقدر، وهناك عدة فرضيات بشأن البواقي والتي إن تحققت دل ذلك على جودة النموذج، ومن أهمها أن تكون البواقي خاضعة للتوزيع الطبيعي، غير مرتبطة ذاتياً بقيمها عبر الزمن، أو فردياً، وأن تكون السلسلة الزمنية خاصتها مستقرة ولا تحمل جذر وحدة. يوضح الشكل (2) التالي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، والجدول (11) التالي نتائج اختبارات البواقي بالنسبة للمتغير التابع والتي تختبر جودة بواقي النموذج المقدر كما يلي:

الشكل (2) (اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي)

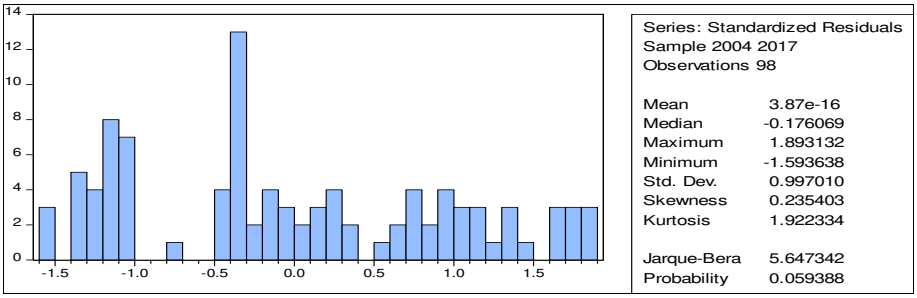

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

يبين الشكل السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera أكبر من 5%، بالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (11): نتائج اختبارات بواقي النموذج

Prob	النتيجة		الاختبار
	4-du > dw > du 2.245 > 1.85 ≥ 1.755		Durbin-Watson stat (اختبار الارتباط الذاتي للبواقي)
0.3837	-0.871136	Prsaran CD	Cross-section dependence tests (الارتباط الفردي للبواقي)
0.0015	-2.95799	LLC	Stationarity tests for residuals (اختبار استقرارية بواقي النموذج)
0.0347	24.9858	ADF	
0.0005	38.3788	PP	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (E-views 10)

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Autocorrelation: يعد عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي من خصائص النموذج الجيد، بالاستناد إلى جداول قيمة DW، تكون القيمة الجدولية الكبرى (du) وفقاً لعدد مشاهدات 98 وعدد متغيرات مستقلة 4 في جدول دربن واتسن المعياري (1.755). نلاحظ أن معامل دربن واتسن للنموذج يقع ضمن حدود المجال **4-du > dw > du** وهذا يدل على أن بواقي النموذج تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار الارتباط الفردي للبواقي Cross-Section Dependence Tests: من خصائص النموذج الجيد عدم وجود ارتباط فردي في سلسلة البواقي، حيث تم تطبيق اختبار Prsaran CD. في إطار ذلك يبين الجدول أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، بالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على عدم وجود ارتباط فردي بين بواقي النموذج.

اختبار استقرارية البواقي Stationarity tests for residuals: من خصائص النموذج الجيد أيضاً استقرار بواقي النموذج، حيث تم تطبيق كل من اختبارات LLC, ADF, PP. استناداً إلى نتائج الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أصغر من 5% بالتالي نرفض الفرضية العدم والتي تنص على وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرار سلسلة بواقي النموذج.

اختبار الفرضيات: أظهرت نتائج اختبار نموذج التأثيرات العشوائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الواردة في الجدول (10) ما يلي:

1- بلغت قيمة معامل متغير التركيز المصرفي (0.494856-) باحتمالية قدرها (0.0036)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تقول "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحدودية المنافسة في القطاع المالي على الشمول المالي". وهذا الأثر سلبي.

2- بلغت قيمة معامل عدم الكفاءة التشغيلية للمصارف (0.187477-) باحتمالية قدرها (0.0039)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأوجه القصور في القطاع المصرفي على الشمول المالي". وهذا الأثر سلبي

3- بلغت قيمة معامل متغير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة (0.303167-) باحتمالية قدرها (0. 2643)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يؤدي إلى قبول فرضية العدم الثالثة التي تقول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الحكومة على الشمول المالي".

4- بلغت قيمة معامل متغير الاستقرار السياسي (0.068959) باحتمالية قدرها (0.0975)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05). وهذا يؤدي إلى قبول فرضية العدم الرابعة التي تقول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار السياسي على الشمول المالي".

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- يؤثر "التركيز المصرفي" سلباً على الشمول المالي "انتشار الخدمات المصرفية". أي أن زيادة التركيز المصرفي في الاقتصاد يؤدي إلى احتكار عدد قليل من المصارف "الكبار" للنظام المالي مما يردع دخول إي مصرف آخر، ويقلل من المنافسة، التي لها دور كبير في توسيع انتشار الخدمات المصرفية وتحقيق الشمول المالي عبر وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع. وهذا ما يتوافق مع معظم الدراسات التي اطلع عليها الباحث كدراسة (Bin Rajab، 2018) و (Rojas-Suárez, 2016).

- تؤثر "عدم الكفاءة التشغيلية" للمصارف سلبياً على الشمول المالي "انتشار الخدمات المصرفية". وهذا يعني أن ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية وارتفاع تكاليف المصارف يؤثر سلباً على انتشار الخدمات المصرفية. وهذا ما يتوافق مع معظم الدراسات التي اطلع عليها الباحث كدراسة (Rojas-Suárez, 2016).

- لا يؤثر حجم الحكومة مقاساً (بحجم الإنفاق الحكومي كجزء من الناتج المحلي الإجمالي) على الشمول المالي "انتشار الخدمات المصرفية". وهذا يخالف معظم الدراسات، ما عدا دراسة (Aluko; Ajayi, 2018) التي أشارت إلى أن حجم الحكومة (مقاساً بحجم الإنفاق الحكومي كجزء من الناتج المحلي الإجمالي) لا يؤثر على تنمية القطاع المصرفي، حيث لا يؤدي إلى زيادة أو تقليل عمق القطاع المصرفي وكفاءته واستقراره في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

- لا يؤثر الاستقرار السياسي جوهرياً على الشمول المالي. وهذا مخالف لمعظم الدراسات السابقة. لكن بالرغم من عدم معنوية مؤشر الاستقرار السياسي إلا أن إشارته الإيجابية تعتبر صحيحة من الناحية النظرية. وهذا ما يتوافق مع دراسة (Shahinaz, 2015) التي اطلع عليها الباحث في حقل أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية التي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر جوهري لمؤشر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الدول النامية. ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن دول هذه المنطقة تتميز بعدم الاستقرار السياسي خاصة في الفترة الأخيرة، حيث تعرضت إلى عدة أزمات كبرى نذكر منه: عام (2003) أي حرب العراق، و(2006) حرب تموز في لبنان و (2011) الحرب على سورية، والانقلاب العسكري في تركيا خلال عام (2016). ورغم هذا فإن الحياة تستمر وحققت دول الجوار السوري تقدماً فيما يخص الشمول المالي خاصة لبنان وتركيا والأردن.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها هذا البحث نوصي بما يلي:

- مؤشر انتشار الخدمات المصرفية في سورية دون المستوى المطلوب عند مقارنته مع دول الجوار، فمثلاً عدد أجهزة الصراف الآلي في سورية لكل (100000) فرد بالغ متدني جداً، ولهذا نجد ازدحام عليها، خاصةً في بداية كل شهر في فترة قبض رواتب الموظفين، لهذا يجب على المصارف السورية العمل على توسيع نطاق خدماتها وافتتاح فروع جديدة، وزيادة عدد صرافاتها الآلية لتكون مماثلة مع دول الجوار على الأقل.

– تعزيز المنافسة في السوق المصرفية، وتحفيز المصارف الخاصة على زيادة انتشارها كتعاقد بعض المؤسسات الحكومية مع مصرف خاص لقبض رواتب موظفيها منها .... الخ.

– بعد عودة الاستقرار السياسي ينصح الباحث بتطبيق معايير الشمول المالي عند افتتاح فروع مصرفية أو أجهزة صراف آلي وهذه معايير متعددة نذكر منها (عدد الفروع لكل (100000 فرد بالغ)، عدد الفروع لكل (1000 كم^2) بمعنى أن المحافظات أو المدن التي يوجد فيها عدد سكان مرتفع أو مساحتها كبيرة يجب تفضيلها على المحافظات أو المدن التي فيها عدد سكان قليل أو مساحتها أصغر.

References:

AL-ABDALLA, M., ABOU ASSAF, S., SALLOWM, A. Using Exploratory Factor Analysis to Define the Most Important Problems Facing the Poultry Sector in Al – Swaida Governorate. Syrian Journal of Agricultural Research – SJAR, Vol. (7), No. (1), 2020, 131-145.

AGYEKUM, F; WELLALAGE, N; LOCKE, S. Financial Inclusion in Ghana; does Institutional Context Matter?. Research Working Paper, University of Waikato, Hamilton, New Zealand, 2016.

ALUKO, O; AJAYI, M. Determinants of Banking Sector Development: Evidence from Sub-Saharan African Countries. Borsa Istanbul Review, Vol. (18), No (2), 2018, 122 -139.

AMNA, B. Financial Development and Economic Growth in Developing Countries, "A Standard Study Using the Panel Data for a Sample of 25 Countries During the Period from 1989-2014. Thesis for a PhD. University of Abi Bakr Belkaid – Tlemcen, Algeria, 2014.

BERRY, A. Banking Penetration and its Effect on Attracting Deposits: The Case Study of the Sudan Cooperative Development Bank for the Period from 2000 to 2010. Master Thesis, Sudan University of Science and Technology, Sudan. 2012.

BIN RAJAB, D. Calculation a Composite Index for Financial Inclusion and Estimating the Relationship between Financial Inclusion and GDP in Arab Countries. The Economic and Technical Department of the Arab Monetary Fund, 2018.

COORAY, A. The Role of the Government in Financial Sector Development. Economic Modelling, Vol. (28), No. (3), 2011, 928- 938.

Daher, H., Khalil D. Effect of Financial Inclusion on Economic Growth in Syria. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (42) No. (3), 2020, 161-179.

DEMIRGUC-KUNT, A; KLAPPER, L. Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database. Policy Research Working Paper 6025, The World Bank, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, 2012.

DEMIRGUC-KUNT, A; KLAPPER, L; Singer, D; OUDHEUSDEN, P. The Global Findex Database 2014. Policy Research Working Paper, No. 7255, The World Bank, 2015.

DETRAGIACHE, E., GUPTA, P., TRESSEL, T. Finance in Lower-Income Countries: An Empirical Exploration. IMF working paper No. 05/167, Washington DC: International Monetary Fund, 2005.

ENE, E; INEMESIT, U. Impact of Microfinancein Promoting Financial Inclusion in Nigeria. Journal of Business Theory and Practice, Vol. (3), No. (2), 2015, 139- 158.

KEMPSON, E; Whyley, C. Kept Out or Opted Out? Understanding and Combating Financial Exclusion. First published in Great Britain: Policy Press, 1999.

LEYSHON, A., Thrift, N. Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United States. Transactions of the Institute of British Geographers, Vol. (20), No. (3), 1995, 312-341.
MOSLI, S; SEROP, R. A Test of the Factors Affecting Remittances to Syrian Arab Republic. Al-Baath University Journal, Vol. (41), No. (109)، 2019 ,140-118.
ROJAS-SUÁREZ, L. Financial Inclusion in Latin America Facts, Obstacles and Central Banks' Policy. Paper Has Benefitted from the Discussions During the Seminar on Financial Inclusion in Latin America, Paraguay during 21-22 2015. Center for Global Development, 2016.
SARMA, M; PAIS, J. Financial Inclusion and Development. Journal of International Development, Vol. (23), No. (5), 2011, 613-628**.**
SHAHINAZ, B. The Impact of Exchange Rate Regimes on Economic Growth in Developing Countries, "A Standard Study Using Panel Data" for a Sample of 18 Developing Countries (1980-2012). Published PhD thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial and Management Sciences. Abi Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria, 2015.
SHANBI, S. The Importance of Financial inclusion in Achieving Development (Enhancing Financial Inclusion in the Arab Republic of Egypt). Journal of Research in Finance and Accounting, Vol. (3), No. (2), 2018, 104-129.
SCHOBER, P., BOER, C., SCHWARTE, L. Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation. Anesthesia & Analgesia, Vol. (126), No. (5), 2018, 1763-1768.
WOKABI, V; FATOKI, O. Determinants of Financial Inclusion in East Africa. International Journal of Business and Management Vol. (VII), No. (1), 2019. 125- 143.

Databases

Syrian Central Bureau of Statistics.
The Central Bank of Syria.
The World Bank/ World Development Indicators.